المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

500 دينار
16 صفحة

اليوم مع المدى

اليوم في المدى

الصدر: نقل التظاهرات إلى ملاعب الكرة.. سخيف 2

دولة القانون: مشاكل المركز والإقليم تحسم قريباً باستثناء المادة ١٤٠ 3

الأمم المتحدة تتجه لدعم المشاريع سريعة الأثر في العراق 10

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2107) السنة الثامنة - الخميس (21) نيسان 2011

أنباء عن عقدها في أيلول نظرا لسخونة الشارع العربي

قمة بغداد إلى إشعار آخر وأطراف حكومية ترد: التأجيل أفضل من الإلغاء

□ بغداد / المدى

تلقت بغداد نبأ تأجيل القمة العربية المسجلة بضيافتها أيار المقبل إلى أجل غير مسمى بجدل واسع وردود فعل مختلفة.

وقالت مصادر سياسية عليمة إن أطراف الحكومة العراقية منقسمة بشأن قرار التأجيل، بين "اللوم على الطريقة التي تعامل بها السياسيون العراقيون مع الاحتجاجات والثورات العربية، والخروج بمواقف أحرجت الدبلوماسية العراقية، وبين اعتبار أن التأجيل إلى إشعار غير مسمى أفضل من الإلغاء حفظا لماء الوجه.

وقررت جامعة الدول العربية تأجيل القمة المقبلة إلى أجل غير مسمى، بعدما كانت مقررة في الحادي عشر من الشهر القادم ببغداد.

وقال أحمد بن حلي، مساعد الأمين العام للجامعة العربية، أمس الأربعاء إن قرار التأجيل جاء بالتوافق وبعد مشاورات أجرتها الأمانة العامة مع الدول العربية.

وأشار بن حلي إلى أن الموعد الجديد للقمة سيتحدد خلال اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب يعقد في الـ١٥ من الشهر القادم.

في حين أشارت مصادر دبلوماسية عربية إلى إمكانية تأجيل القمة إلى أيلول القادم.

ووفق بن حلي سيبحث الاجتماع الوزاري أيضا موضوع تعيين أمين عام جديد لجامعة الدول العربية خلفا لعمرو موسى الذي تنتهي فترة ولايته في اليوم نفسه.

ويأتي قرار تأجيل القمة العربية بعد أيام من إعلان عمرو موسى بأن القمة العربية قد لا تعقد في موعدها المحدد بسبب "الجو المتوتر" في المنطقة، إضافة إلى "الصراع" بين بعض الدول الأعضاء في الجامعة.

وحاول وزير الخارجية هوشيار زيباري خلال زيارته إلى القاهرة إقناع الأمين العام للجامعة العربية بضرورة انعقاد القمة في موعدها. لكن مساعيه فشلت في ظل تكتل موقف دول الخليج.

وطلبت دول الخليج (السعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، وسلطنة عمان والكويت) من الجامعة العربية إلغاء القمة العربية دون تقديم الأسباب. وكشف عن ذلك وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في الثاني عشر من الشهر الجاري.

لكن الطلب جاء بعد أن انتقد العراق الحملة الأمنية البحرينية على الاحتجاجات المناهضة للحكومة هناك.

□ بائع خضراوات مع حفيدته بسوق شعبية في بغداد .. (أرشيف)

فصيلان مسلحان يرفضان المصالحة

□ متابعة/ المدى

رفض فصيلان مسلحان الانضمام إلى العملية السياسية وإلقاء السلاح.

ويأتي ذلك في وقت أثارت أنباء شراء الحكومة العراقية سلاح تلك الفصائل جدلا سياسيا واسعا.

وقال وزير الدولة لشؤون المصالحة عامر الخزاعي إن "فصيلين مسلحين رفضا المصالحة"، مبيناً أن "اتصالات تجرى حالياً مع عناصرهما للتوصل إلى حل".

وبحسب ما نشرته وكالة أنباء السومرية نيوز، فإن الخزاعي كشف أن الاتصالات لا تجرى عبر أطراف حكومية، بل عدد من قادة الصحوات الذين يعملون بشكل جيد"، مضيفاً أنهم "ملتحمون بالعملية السياسية ويسعون جاهدين بمناطقهم المختلفة لمساعدتنا لتحقيق المصالحة.

وذكر الخزاعي أن "السفير الروسي في بغداد فالريان شوفاييف نوه خلال حضوره مؤتمراً للمصالحة بخطوات المصالحة الوطنية في العراق، خصوصاً وأن بلاده أجرت مصالحة بعد الانهيار والتحول من الحكم الشمولي المركزي إلى الحكم الديمقراطي الليبرالي".

وكانت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية أعلنت، في السادس من نيسان الحالي، أنها لم تتصالح مع دولة العراق الإسلامية كونها مرتبطة بتنظيم القاعدة، مؤكدة أن اتفاقات المصالحة تمت مع قادة ميدانيين في الفصائل المسلحة.

وأضاف الخزاعي أن "الوزارة تجري أكثر من لقاء مع قادة مع الفصائل المسلحة في الأسبوع الواحد، بهدف جمع أكبر عدد منهم لعقد مؤتمر ثان للمصالحة"، مشيرا إلى أن " دائرة الحوار تتسع في كل يوم، فهناك أطراف عديدة تأتي للمصالحة من كافة أنحاء العراق وآخرها من مدينة القائم التي تقع على الحدود العراقية السورية ومن الموصل".

يذكر أن وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية أعلنت، في ٢٣ آذار الماضي، عن تخلي خمسة فصائل مسلحة عن السلاح وانضمامها إلى العملية السياسية بعد تطبيق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، فيما أكدت الفصائل براءتها من المتورطين باستهداف العراقيين.

تكتل برلماني يدعم المالكي تحسباً للمعارضين الجدد

□ بغداد/ أياس حسام الساموك

أكد نائب عن ائتلاف دولة القانون وجود سعي لتشكيل تكتل برلماني يهدف دعم رئيس الوزراء نوري المالكي، في وقت نفت كتلة الأحرار هذا التوجه رافضة إعطاء تقييم عن أداء الحكومة قبل انتهاء مهلة الـ ٦ أشهر التي سبق وان حددها التيار الصدري.

وقال جواد البزوني عن دولة القانون في تصريح لـ"المدى"إن هذا التجمع يشمل أطرافا عدة منها في القائمة العراقية والكردستاني فضلا عن التحالف الوطني والتي ترى أن المالكي شخصية لا غبار عليها وان الخلل الحاصل في عمل الحكومة يعود إلى وجود شخصيات مقربة منه تعمل من اجل مصالحها الشخصية لا من اجل إنجاح الحكومة.

وأوضح البزوني أن هذا التوجه يدعمه أكثر من نصف أعداد البرلمانيين الذين رأوا أن المالكي بحاجة الى من يوجهه نحو المسار الصحيح خصوصا وان الأخير أبدى استعداده لذلك.

وأوضح البزوني أن هؤلاء البرلمانيين يعملون الان بعيدا عن رؤساء كتلهم السياسية التي عملت على تهميشهم خلال الفترة الماضية.

بيد أن النائب عن تيار الأحرار مشرق ناجي نفى علمه في تصريحات لـ"المدى"بهذا التوجه، داعيا الجهات التي تدعم هذا الموقف الى البحث عن البرامج لا الأشخاص.

وأضاف ناجي انه في التحالف الوطني ولم يسمع بوجود اي توجه يدعم شخص المالكي، مشددا على ضرورة البرامج التي تكون بمستوى الطموح قبل البحث عن الأشخاص، كون معيار النجاح يعتمد على ما يتم تنفيذه بغض النظر عن الأشخاص التي تنفذه .

□ التفاصيل ص ٢

البزل الإيراني يجرف الألغام

□ بغداد / هشام الركابي

كشف مختصون أن مشكلة مياه البزل القادمة إلى العراق عبر الحدود الإيرانية لن تنتهي، حتى مع إعلان وزارة الموارد المائية ذلك.

وأشاروا إلى أن نتائج دخول المياه تلك سوف لن تنتهي خلال سنوات، مع وجود ألغام جرفتها المياه نحو مناطق شاسعة، فضلا عن تأثير المياه المالحة على الأراضي والمياه العراقية.

بالمقابل قال وزير الموارد المائية مهند السعدي لـ(المدى) إن الوزارة أجرت اتصالات مع الجهات المعنية التابعة للجانب الإيراني بشأن أزمة تدفق مياه البزل الإيرانية.

وأضاف أن الأزمة تم معالجتها من خلال قيام الجانب الإيراني تحويل مجرى المياه إلى داخل أراضيه كخطوة لمنع تدفقها إلى الأراضي العراقية.

وأعلنت وزارة الموارد المائية، انتهاء أزمة تدفق مياه البزل المالحة الإيرانية إلى أراضي البلاد بتحويلها إلى داخل أراضيها.

ونقلت وكالة آكانيوز عن مدير الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل في الوزارة علي هاشم كاطع القول إن أزمة مياه البزل الإيرانية المالحة قد انتهت، اثر تدخل أعلى المستويات في الحكومة ومفاتحة الجانب الإيراني الذي تعهد بإنهاء الأزمة تماما.

□ التفاصيل ص٣

بغداد تراجع أجندة الضحايا منذ ٢٠٠٣

٦ آلاف طفل مختطف والحكومة تتقصى مصير المفقودين

□ بغداد / المدى

أعلن الناطق باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا تشكيل لجنة حكومية عالية المستوى لتقصي مصير المفقودين منذ ٢٠٠٣، تباشر عملها في ٢٤ نيسان الجاري.

وقال عطا في مؤتمر إن "اللجنة التي يشرف عليها مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي ستباشر استقبال ذوي المفقودين اعتبارا من الأحد المقبل".

وأكد أن "اللجنة ستعمل على إيجاد حلول سريعة لتحديد مصير المفقودين".

وتضم اللجنة رئاسة مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة وعضوية مجلس القضاء الأعلى ووزارات حقوق الإنسان والعدل والداخلية والأمن الوطني وجهاز المخابرات الوطني.

وخصصت أياما محددة لكل محافظة تبدأ ببغداد وتنتهي بمحافظات إقليم كردستان على مدى أسبوع.

وقال عطا ان "القضية إنسانية وتبنتها اليوم الحكومة ورئيس الوزراء وستنجز اللجنة عملها خلال مدة ثلاثين يوما" محذرا من "محاولة بعض الجهات تسييس هذا الملف الإنساني".

في المقابل، كشفت وزارة حقوق الإنسان، أمس الأربعاء، عن أن أكثر من ٦ الاف حالة اختطاف للأطفال سجلت في العراق منذ العام ٢٠٠٣، مبينة أن نحو نصف الأطفال المختطفين تعرضوا الى القتل، بحسب قناة الحرة الفضائية.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة كامل امين لقناة الحرة إن "لجنة مشكلة من قبل الوزارة كتبت تقريراً قبل فترة وقد تحدثنا في وقته عن الظاهرة الا ان بعض وسائل الإعلام تلفق الخبر"، موضحا أن "ازدياد ظاهرة اختطاف الأطفال في العراق قد تكون أعدادها الحقيقية اكبر بكثير مما مذكور في الإحصاءات والتقارير الدولية".

وأشار أمين إلى أن "هناك حالات عديدة لم تسجل بسبب عدم الإبلاغ عنها من قبل ذوي الطفل المختطف بسبب الخوف من المختطفين المهددين بالقتل في حال الإبلاغ لذلك لا نملك إحصائية رسمية بأعداد الأطفال المختطفين".

الوزارة تؤجر المنازل في بغداد

مدارس البناء السريع تتلف والنزاهة ترتب تحقيقاً مع الخزاعي

□ بغداد / وائل نعمة

تكشف (المدى) المزيد من تفاصيل مشروع المدارس سريعة البناء، وتفيد معلومات جديدة عن تلف هياكل البناء ووجود تقصير فاضح في أداء الشركة المكلفة بالانجاز.

ويرى مختصون أن ازدحام الطلبة في الصف الواحد يسبب انتقال الأمراض بين التلاميذ الصغار بشكل سريع، كما يؤثر الضجيج على الأذن والسمع لديهم، فضلا عن وضعية الجلوس الخاطئة التي تؤثر على عظام الأطفال.

وكان وزير التربية السابق وضع في وقت سابق الحجر الأساس لمشروع المدارس سريعة البناء لتشييد مئة مدرسة بطريقة التنفيذ السريع في بغداد ومئة أخرى في المحافظات.

خضير الخزاعي ذكر في وقتها وخلال حفل الافتتاح في منطقة الشعلة: أن حاجة البلاد الى المدارس تبلغ أربعة آلاف مدرسة في عموم المحافظات، مضيفا ان الوزارة توجهت لإتباع أسلوب البناء الجاهز كإجراء آني للحد من هذه المشكلة. وزارة التربية قالت إنها ألغت المناقصة القديمة المقدمة من قبل إحدى الشركات، لأنها لم تستطع ان تنفذ العقد، موضحا " ان الوزارة تعاقدت مع شركة أخرى لانجاز المشروع.

فيما أكد النائب عمار الشبلي وهو عضو لجنة النزاهة البرلمانية أن اللجنة تسلمت ملفا خاصا عن هذا المشروع وستقوم بالتحقيق حول هذا الموضوع.

الشبلي وفي اتصال مع (المدى) كشف أن الشركة التي كانت تنفذ المشروع تلكأت في انجازه، لا سيما ان المواد الحديدية التي تنشأ منها البناية قد تعرضت الى التلف، لانها مواد لا تتحمل البقاء طويلا تحت تأثير أشعة الشمس والحرارة ويجب الشروع بالبناء بعد مدة قصيرة من وضع الهياكل الحديدية.

الجدير بالذكر أن مشكلة نقص البنايات المدرسية تتفاقم عاما بعد عام، فقد أكدت وزارة التربية حاجتها لأكثر من خمسة الاف مدرسة في عموم البلاد لسد النقص الحاصل في عدد البنايات.

حيث أشار وليد حسين الناطق الرسمي باسم الوزارة الى ان التربية تحتاج إلى ٤ مليارات ونصف المليار دولار لبناء ٥٨٠٠ مدرسة في كل محافظات العراق لسد النقص الحاصل في عدد البنايات، مشددا على ان أعداد الطلاب في تزايد في كل عام، ما يدعو الى الحاجة لـ٦٠٠ مدرسة في كل عام بالاضافة الى العدد السابق الذي يجب ان يتوفر بأسرع وقت.

من جانب آخر كشفت دوائر تربية الرصافة حاجتها إلى ٤٤٠ مدرسة بشكل فوري، حيث أشار مدير تربية الرصافة الثانية احمد بند في حديث مع (المدى) الى ان مديريته تشمل ٧٦٦ مدرسة، كلها بدوام مزدوج ثنائي وثلاثي، وتضم ما يقارب الـ٥٠٠ ألف طالب.

□ التفاصيل ص٧

الافتتاحية

الدولة المنسية.. وثلاثية الفساد والإرهاب والطائفية (١)

■ بقلم / فخري كريم

كان من الممكن أن تشكل لحظة سقوط الدكتاتورية في ٩ نيسان ٢٠٠٣ منعطفا تاريخيا لا تنتهي فيه، الحقبة الاستبدادية وارثها حسب، وإنما يتم فيه ايضا إرساء الأسس السياسية والقانونية والأخلاقية، لإيقاف مسلسل التصفيات السياسية بوسائل القمع للخصوم وحَمَلَة الرأي الآخر والمختلف.

هذا ما كان يتوقعه المواطنون بمختلف مشاربهم السياسية والفكرية والتكوينية ، وبضمنهم القاعدة الاجتماعية الواسعة التي ارتبطت بالنظام السابق ، على غير هوى منها واقتناع ، بعد أن أصبح الانتماء لحزب البعث وإعلان الولاء له ، شرطا لانجاز أي معاملة او توظيف او دراسة وتدريس او إجازة مرور. ولم تكن الجامعات والتجارة او الجيش والقوات المسلحة ومؤسسات الدولة بكل مرافقها بمنأى عن هذا الشرط القسري الملزم.. وفي هذا السياق، وفي اطار التوجه لتبعيث الدولة والمجتمع ، شرع " مجلس قيادة الثورة " سلسلة من القوانين الجائرة، اعتبر بموجبها حزب البعث العربي الاشتراكي ، الحزب القائد للدولة والمجتمع، وإيديولوجيته مصدراً وحيداً للإلهام والتوعية والتأهيل بدءاً من رياض الأطفال حتى دُور العَجزة . وحرّم العمل السياسي والتنظيمي والتعبوي لغير حزب البعث ، في جميع القطاعات والمنشآت الحيوية، ومرافق الدولة الحساسة، وفي مقدمة هذه المؤسسات القوات المسلحة والجيش والأمن والمخابرات . ولضمان التضييق على أي خروج عن هذا التوجه ، تم سن قانون يحكم بالإعدام على كل منتم لحزب البعث تسول له نفسه الخروج منه والانضمام إلى أي حَزب او تنظيم آخر ، حتى إذا كان حليفا للبعث او موالياً له . واقترن هذا التوجه التبعيثي بعسكرة المجتمع وإيجاد اطر لتطبيقه ، في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية والجَامعات، ثم في سائر دوائر الدولة والقطاعات الأخرى التي لا تطالها هذه التوصيفات ، ومن هذه الأدوات فدائيو صدام وجيش القدس . وبهذه الحزمة شدد من قبضة البعث والنظام على المواطنين وضيّق عليهم الخناق ، وحال بين المواطنين العازفين عن هذا الانتماء واللجوء إلى أي تدبير او مناورة .

ويتبين من كل هذا ، ان ملايين العراقيين الذين سُجّلوا قسراً ولاعتبارات مختلفة في البعث ، خلافاً للقناعة الإيديولوجية والسياسية ، أصبحوا بعثيين وان " لم يؤمنوا " ، مثلما أصبح الآخرون من المواطنين الذين شاء حظهم أن لا يواجهوا محنة الانضمام القسري إلى حزب السلطة " بعثيين وان لم ينتموا " كما أطلق عليهم صدام حسين ، إمعاناً في حصارهم .

ويتذكر من كانت لهم قرابات او صداقات مع كثرة من هؤلاء المنتمين ، ان بعضهم كان يعيش لحظات كابوسية حينما كان يتلقى " التشريف " دون إرادة منه بالتقديم في المهمات الحزبية ، التي قد توحي له بالتصفية لأية هفوة يصدف أن يرتكبها خلافاً لإرادته او بلا وعي منه . وليس هذا السرد لحقائق الوضع الملتبس في ظل النظام البعثي السابق ، تزكية لمن كانوا القاعدة الفعلية للبعث ولنظامه ، او لأولئك الذين كانوا أدواته ومنفذي جرائمه وارتكاباته بحق الشعب العراقي او من واصلوا حمل رسالته الإيديولوجية الفاشية متفاخرين بـ" عروس ثورته " وزانياته الأخريات عبر عقود سلطته وحتى اليوم . فهؤلاء طغمة معروفة ، لا ينبغي إسدال الستار على جرائمهم تحت أي شعار او مبرر ، ولا بد لكل منهم أن يأخذ جزاءه وعقوبته أمام القضاء العادل وليس بأي وسيلة انتقامية أخرى .

لقد انهار النظام الدكتاتوري في ظرف تميز باشتداد عزلة ذلك النظام شعبياً ، بغض النظر عن المظاهر الخادعة، التي كان يروج لها الدكتاتور ولم تقتصر تلك العزلة على الأوساط الشعبية التي أنهكها الحصار والتدابير القمعية ، بل شمل الجيش والقوات المسلحة التي أذلت كرامتها وأهينت مراتبها وألحقت بها الهزائم والانكسارات في المغامرات الطائشة للدكتاتور ومن خلال تهميش قيادتها على أيدي أبنائه وزبانيته ، ويكفي الإشارة إلى ما بدا استسلاماً مذلاً للجيش والقوات المسلحة أمام القوات المتعددة الجنسية نهار ٩ نيسان وغياب أي مظهر " للمقاومة " عسكرياً وسياسيا . وهو في واقع الحال لم يكن إلا تعبيرا بليغاً ، باللغة العسكرية عن رفض النظام والتمرد السلبي عليه . وتكتمل صورة هذا الموقف بترك الجنود والمراتب والضباط لمواقعهم وقطعاتهم والعودة إلى بيوتهم ومناطق سكناهم ، بل انهم كانوا قد تهيأوا مسبقا لمثل هذا الموقف ، بجلب ملابسهم المدنية " الشعبية " معهم.!

إن هذا الموقف الكامن ، الذي جرى التعبير عنه بالصيغة المذكورة ، لم يكن ليكتمل ، دون إبراز ملامحه الأخرى في المشهد الشعبي الذي ظهر للعيان على العالم المتقطع الأنفاس ، وهو يتابع شاشات القنوات العربية والعالمية التي تنقل خروج المواطنين الى الشوارع وأمام البيوت وفوق السطوح ، وعلامات الفرح والأمل تغمر وجوههم ، لا ترحيباً بالاحتلال وإنما سعادة بالخلاص من الطاغية ونظامه .

هذا المشهد وتلك اللحظات التي اكتملت فيها ملامحه ، كانت تعبيراً عن انعطافة تاريخية لإسدال الستار على عقود من الاستبداد ومصادرة إرادة الشعب ، وتكريس مصالحة مجتمعية ، سياسية وأخلاقية ، تنخرط فيها القاعدة الاجتماعية بكل تجلياتها ، بمن فيهم المنضوون في صفوف البعث وان لم " يؤمنوا " او المنتمون "على كراهة منهم" او " البعثيون وان لم ينتموا " ، وتتوحد من خلالها إرادتهم مع أنصار التغيير ، في احتضان النظام الجديد وتكريس أسسه الديمقراطية على قاعدة المواطنة والحريات والمساواة والعدالة الاجتماعية . وبمثل هذه الخطوة الوطنية الحكيمة كان ينبغي أن يتم فرز وعزل فلول البعث والقيادات والكوادر المؤدلجة بـ" بإيمان " وطواعية على مواصلة حمل الراية المهلهلة للاستبداد ، وكان ممكناً عبر ذلك أيضا تشديد الخناق عليهم بأدواتهم السابقة ، وتجفيف مصادر تأمين حمايتهم ومد يد العون لهم او ترتيب خطوط إعادة تحركاتهم ، والاهم في ذلك كله ، تصفية المناخ السياسي والاجتماعي الذي يستظلون به.

لكن أحدا لم يمسك هذه اللحظة التاريخية النادرة، ولم يلتفت إلى ما توحي به ملامحها الايجابية ومغزاها. ان ضياع تلك اللحظة، أشر لمرحلة التحول من التصفيات الجسدية التي كرسها النظام الدكتاتوري المستبد ضد الشعب ، الى التصفيات على الهوية بين الطوائف والملل والمكونات ، وإعادة الاصطفاف الاجتماعي والسياسي على أساسه ، وضاعت في خضم الجرائم التي ارتكبت تحت لافتاته الفرصة التاريخية للمصالحة الحقيقية وترميم النسيج الوطني العراقي.

فكيف يمكن تجاوز نتائج وتداعيات خيبة ضياع فرصة المصالحة الوطنية المجتمعية الحقيقية ، والتأسيس لانبثاقها من جديد؟